

**مرسوم سلطاني**  
رقم ٩٠/٣٥  
**باصدار قانون الشرطة**

**نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان**

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ باصدار قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة وتعديلاته .

وعلى قانون الشرطة رقم ٧٣/٥ .

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٨/٨ باصدار قانون الخدمة المدنية وتعديلاته .

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٤٥/٨٠ بانشاء صندوق تقاعد شرطة عمان السلطانية وبناء على مقتضيه المصلحة العامة .

**رسمنا بما هو آت**

**مادة (١) :** يعمل بأحكام قانون الشرطة المرافق .

**مادة (٢) :** يصدر المفتش العام للشرطة والجمارك اللائحة التنفيذية لهذا القانون و يستمر العمل بأحكام اللوائح والقرارات القائمة فيما لا يتعارض مع أحكام القانون إلى حين تعديلها أو الغائبة .

**مادة (٣) :** يلغى قانون الشرطة رقم ٧٣/٥ المشار إليه وكل ما يخالف القانون المرافق أو يتعارض مع أحكامه .

**مادة (٤) :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية و يعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

**صدر في : ١٢ شعبان ١٤١٠ هـ**

**الموافق : ١٠ مارس ١٩٩٠ م**

**قابوس بن سعيد**  
سلطان عمان

---

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٤٢٧)  
الصادرة في ١٧/٣/١٩٩٠ م

## **قانون الشرطة**

### **الفهرس**

#### **المواد**

**١ - ١١**

**الباب الأول : تكوين شرطة عمان السلطانية و اختصاصاتها  
الباب الثاني : الخدمة بجهاز الشرطة :**

**٢٤ - ١٢**

**الفصل الأول : في التعيين وتقارير الكفاية والترقية .**

**٣٣ - ٢٥**

**الفصل الثاني : في الرتب والعلاوات والبدلات والمخصصات**

**٣٩ - ٣٤**

**الفصل الثالث : في النقل والندب والبعثات والاعارة .**

**٤٩ - ٤٠**

**الفصل الرابع : في الاجازات .**

**٥٧ - ٥٠**

**الفصل الخامس: صلاحيات وواجبات رجال الشرطة .**

**٦٧ - ٥٨**

**الفصل السادس: الجرائم الانضباطية والتأديب .**

**٨٧ - ٦٨**

**الفصل السابع : المحاكم العسكرية .**

**٨٨**

**الفصل الثامن : الاستيداع .**

**٩٢ - ٨٩**

**الفصل التاسع : في انتهاء الخدمة .**

**الباب الثالث : أحكام عامة وختامية :**

**٩٦ - ٩٣**

**الفصل الأول : الرعاية .**

**٩٧**

**الفصل الثاني : مستحقات التقاعد .**

**٩٨**

**الفصل الثالث : كليات ومدارس الشرطة .**

**٩٩**

**الفصل الرابع : اللوائح .**

**١٠٠**

**الفصل الخامس: الاوامر :**

**١**

**- الاوامر المستديمة**

**١٠٣ - ١٠١**

**ب - الاوامر الخاصة بالوحدات**

**١٠٤**

**الفصل السادس: شئون خدمة غير العمانيين .**

## **قانون الشرطة**

### **الباب الأول**

#### **تكوين شرطة عمان السلطانية و اختصاصاتها**

**مادة (١) :** في تطبيق أحكام هذا القانون يكون لكلمات والمصطلحات الآتية المعاني الموضحة قرين كل منها . مالم يرد نص خاص على خلافها ، أو يقتضي سياق النص غيرها :

**١ - المفتش العام :** وهو المفتش العام للشرطة والجمارك وهو القائد

العام لشرطة عمان السلطانية ، الذي يعينه  
جلالة السلطان لقيادة وادارة ومراقبة هيئة  
الشرطة .

**٢ - جهاز الشرطة :** ويعنى شرطة عمان السلطانية ويشمل ضباط  
الشرطة والرتب الأخرى وأى شخص أو فئة من  
الأشخاص يصدر أمر من جلالة السلطان بتطبيق  
قانون الشرطة بشأنهم .

**٣ - الجندة :** تعنى لجنة شئون الشرطة ، وهى المختصة بمساعدة  
المفتش العام للشرطة والجمارك في شئون  
الشرطة وفقا لأحكام هذا القانون ، وبكل ما يرى  
جلالة السلطان أو المفتش العام ابداء الرأى  
بشأنه .

**٤ - ضابط :** يقصد به ضابط شرطة من الرتب النظامية  
حسب التسلسل العسكري من رتبة مرشح فما  
هو أعلى .

**٥ - الرتب الأخرى :** يقصد بها ضباط الصف وأفراد الشرطة من  
رتبة وكيل أول وما دون ذلك .

**٦ - رجل الشرطة :** يقصد به أفراد الشرطة من الضباط أو الرتب  
الأخرى .

**٧ - ضابط أعلى :** تعنى أى ضابط أو أى شخص من الرتب الأخرى  
بالنسبة للاشخاص الذين تحت أمرته أو دونه  
في الاقديمة .

**٨ - استعمال القوة :** تعنى استعمال الطاقة الجسدية أو استعمال  
العصى أو المهاواط والغاز المسيل للدموع أو أى  
شيء آخر مما لا يقتل عادة .

**٩ - استعمال السلاح :** هو استعمال مشاقص وحراب البندقية والآلات  
القاطعة الأخرى .

**١٠ - اطلاق النار :** هو اطلاق الرصاص من البنادق أو المسدسات أو المدفع الرشاشة أو تفجير القنابل والتفجرات الأخرى بآلية طريقة من الطرق .

**١١ - اللجنة الطبية :** هي اللجنة الطبية المختصة بجهاز الشرطة التي يصدر بتشكيلها قرار من المفتش العام .

**١٢ - الراتب :** ويقصد به الراتب الأساسي المقرر للرتبة ويدخل فيه العلاوات الدورية والاستثنائية .

**١٣ - المخصصات :** ويقصد بها : البدلات التي تمنح لرجل الشرطة بسبب طبيعة العمل أو لمواجهة أعباء معينة كبدل السكن أو الكهرباء والمياه والانتقال والسفر أو أي مبلغ آخر يدفع لتغطية كل أو جزء من آية نفقات قد يتحملها رجل الشرطة ولا تعتبر هذه المخصصات جزءاً من الراتب الأساسي في حساب معاش التقاعد أو المكافآت أو التعويض أو أي أمر آخر .

**١٤ - اللائحة :** يقصد بها اللائحة التنفيذية أو أي قرار يصدره المفتش العام تنفيذاً لهذا القانون .

**١٥ - الجرائم الانضباطية :** هي كل ما يسند إلى رجل الشرطة بالمخالفة لقوانين وأنظمة الخدمة أو أوامر الرؤساء ، وبصفة عامة كل ما يقع أخلاً بقواعد الانضباط ومقتضيات النظام العسكري المبين بالمادة رقم ٥٨ من القانون .

**مادة (٢) :** يتولى جلالة السلطان القيادة العليا لشرطة عمان السلطانية . وتؤدي الشرطة وظائفها وتبادر اختصاصاتها بقيادة المفتش العام . وهو الذي يصدر اللوائح والقرارات المنظمة لشئونها وفقاً لأوامر وتوجيهات جلالة السلطان و يكون مسؤولاً أمام جلالته عن تنفيذ المهام والاختصاصات الموكولة لها بمقتضى هذا القانون أو أي قانون آخر .

**مادة (٣) :** تتكون شرطة عمان السلطانية من :

- أ - ضباط الشرطة .
- ب - الرتب الأخرى .

ج - أي شخص أو فئة من الأشخاص ، ويصدر أمر من جلالة السلطان بتطبيق قانون الشرطة بشأنهم .

ويتولى نواب المفتش العام ومديرو العموم وأمراء الوحدات ومديرو الإدارات وضباط مراكز الشرطة ورؤساء الأقسام والشعب ، رياضة الشرطة كل في حدود اختصاصه .

**مادة (٤) :** أ - الرتب النظامية للضباط، في جهاز الشرطة هي :  
فريق أول ، فريق ، لواء ، عميد ، عقيد ، مقدم ، رائد ، نقيب ، ملازم أول ، ملازم ،  
مرشح .

ب - الرتب النظامية الأخرى :  
وكيل أول ، وكيل ، رقيب أول ، رقيب ، عريف ، نائب عريف ، شرطي ، شرطي  
مستجد .

**مادة (٥) :** يعين جلالة السلطان المفتش العام للشرطة والجمارك ، ويعين جلالته نواب المفتش  
العام من بين ضباط شرطة عمان السلطانية بناء على توصية المفتش العام .

**مادة (٦) :** يؤدى المفتش العاميمين الولاء أمام جلالة السلطان قبل مباشرة أعمال وظيفته .

**مادة (٧) :** يجوز تعيين قوات شرطة اضافية أواحتياطية للقيام بواجبات عامة أو خاصة أو مؤقتة ،  
ويكون ذلك بقرار من جلالة السلطان وت تخضع لاحكام هذا القانون .

**مادة (٨) :** يجوز في الحالات الاستثنائية دمج شرطة عمان السلطانية أو إى وحدة من وحداتها في  
قوات السلطان المسلحة . ويكون ذلك بأمر من جلالة السلطان . وت تخضع شرطة عمان  
السلطانية أو الوحدة التي تم دمجها في هذه الحالات لقيادة القوات المسلحة ولجميع  
الواجبات المقررة لها أثناء هذه الفترة التي يحددها جلالة السلطان .

**مادة (٩) :** تنشأ لجنة لشئون الشرطة ، تشكل من رئيس ، وثلاثة أعضاء أو أكثر من رتبة عقيد بما  
فوق ويصدر قرار تعيينهم من المفتش العام .  
وتكون الرئاسة للمفتش العام في حالة حضوره جلسات اللجنة .

**مادة (١٠) :** تختص اللجنة بمساعدة المفتش العام في تنفيذ السياسة العامة لشرطة عمان السلطانية  
وتطبيق الاستراتيجية الأمنية ووضع الخطط الالزامية لتنفيذها ، وفي تطوير أجهزة الشرطة  
بما يمكنها من تحقيق المهام المسندة إليها على أكمل وجه .  
وتختص كذلك بتنسيق العمل بين وحدات وادارات الشرطة ، واقتراح افضل السبل  
لمكافحة الجريمة وال مجرمين .

كما تختص بالنظر في شئون الخدمة بجهاز الشرطة على الوجه المبين في هذا  
القانون ، وفي الموضوعات التي يرى المفتش العام احالتها إليها .

عند غياب رئيس اللجنة يتولى الرئاسة أقدم الأعضاء .  
ويكون انعقاد اللجنة بدعة من رئيسها ، ولا تكون الاجتماعات قانونية الا اذا  
حضرها الرئيس او من ينوب عنه وعضوان آخرين .

واللجنة أن تستعين بمن ترى من ذوى الخبرة ، وأن تدعوا الى جلساتها من ترى  
الاستعانة به في دراسة المسائل المعروضة .

تكون مداولات اللجنة سرية ، وتتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين ،  
وعند تساوى الأصوات يكون للرئيس صوت مرجح .  
إذا كانت احدى المسائل المعروضة على اللجنة تتعلق برئيسها أو أحد اعضائها وجب  
عليه التناهى عند نظرها .

لا تكون قرارات اللجنة نافذة الا بعد اعتمادها من المفتش العام .

**مادة (١١) :** تختص شرطة عمان السلطانية بالمحافظة على النظام والأمن العام ، والآداب وحماية الأرواح والأعراض والأموال ، وكفالة الطمأنينة والسكينة في كافة المجالات ، والعمل على منع ارتكاب الجرائم ، وضبط ما يقع منها ، واتخاذ إجراءات التحرى وجمع الاستدلالات ، كما تتولى أية صلاحيات أخرى تنص عليها القوانين والمراسيم النافذة ، وكل ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات أخرى .

## **الباب الثاني الخدمة بجهاز الشرطة**

### **الفصل الأول في التعين وتقارير الكفاية والترقية**

**مادة (١٢) :** ١ - يشترط فيمن يعين بجهاز الشرطة من رتب الضباط والرتب الأخرى الشروط الآتية :

- ١ - أن يكون عماني الجنسية .
- ٢ - أن يستوفى شروط السن واللياقة الصحية والبدنية التي يصدر بتحديدها قرار من المفتش العام بعدأخذ رأي الجهات المختصة .
- ٣ - أن لا يكون قد تزوج بغير عمانية بعد أول فبراير ١٩٨٦ ، دون الحصول على تصريح بذلك .
- ٤ - أن يكون حسن السيرة والسلوك .

٥ - أن لا يكون قد صدر ضده حكم جزائي في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة .  
٦ - أن لا يكون قد سبق فصله من الخدمة بحكم أو قرار تأديبي نهائي مالم يكن قد رد إليه اعتباره .

٧ - أن يكون حاصلاً على المؤهلات أو الخبرات التي يحددها المفتش العام بقرار منه بعدأخذ رأي الجهات المختصة .

ب - للمفتش العام أن يستثنى من بعض هذه الشروط حسبما تقتضيه المصلحة العامة .

**مادة (١٣) :** ١ - مع مراعاة أحكام المادة ٥ من هذا القانون ، يكون تعين ضباط الشرطة بقرار من المفتش العام بعد موافقة جلالة السلطان ..

ب - ويكون تعين أفراد الرتب الأخرى بقرار من المفتش العام بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة .

و يستحق رجل الشرطة راتبه من تاريخ تسلمه العمل .

**مادة (١٤) :** يقسم رجل الشرطة قبل مباشرته لأعمال وظيفته اليمين التالية : «أقسم بالله العظيم ، أن أرعى سلامة الوطن والمواطنين وأن أكون مخلصاً لجلالة السلطان وأن أحترم قوانين البلاد وأنظمتها ، وأن أحافظ عليها وأعمل بها ، وأن أودي واجبي بشرف وأمانة و الأخلاق ».»

و يؤدى ضباط الشرطة القسم أمام المفتش العام ، و يؤدى رجال الشرطة من الرتب الأخرى القسم أمام من ينفيه المفتش العام .

**مادة (١٥) :** تحسب الأقدمية في الرتبة من تاريخ التعيين فيها أو الترقية إليها ، الا اذا نص قرار التعيين أو الترقية على تحديد تاريخ الأقدمية ، فتحسب من التاريخ المحدد في القرار ، و اذا اشتمل قرار التعيين أو الترقية على أكثر من شخص ، وجب تحديد الأقدمية في قرار التعيين أو الترقية .

**مادة (١٦) :** يكون تعيين رجل الشرطة - بصفة مؤقتة - تحت الاختبار لمدة ستة أشهر ، و يجوز بقرار من المفتش العام مدها لمدة ستة أشهر أخرى لمن يثبت صلاحيته ، و يفصل من ثبت عدم صلاحيته .  
و يعتبر تعيين من ثبت صلاحيته نهائياً من تاريخ التعيين تحت الاختبار .

**مادة (١٧) :** رجل الشرطة الذى انتهت خدمته منها يجوز اعادة تعيينه بها ، اذا كان التقريران الاخيران المقدمان عنه في وظيفته السابقة بتقدير جيد على الأقل - و يشرط لاعادة تعيينه أن يقدم طلباً بذلك قبل أن يمضي على انتهاء خدمته سنة ميلادية ، و يوضع في أقدميته السابقة ، فان زادت المدة عن ذلك ، تكون عودته برتبته و تعتبر أقدميته من تاريخ اعادته .

ويجوز للمفتش العام أن يستثنى من الشروط السابق الاشارة إليها من يرى أهمية اعادته للخدمة ، و يحدد قرار عودته رتبته وأقدميته بها .  
وفي كل الأحوال يجب التأكد من لياقته الطبية ، واجتيازه الدورة المخصصة لذلك .  
وتكون اعادة الضابط للخدمة بقرار من المفتش العام بعد موافقة جلالة السلطان .  
اما بالنسبة للرتب الأخرى فيصدر القرار من المفتش العام .

**مادة (١٨) :** تكون التقارير السنوية السرية أساساً لتقدير كفاية رجل الشرطة ، و يكون تقدير الكفاية بمرتبة امتياز وجيد ومتوسط وضعيف .  
تحدد اللائحة التنفيذية رجال الشرطة الذين يشملهم نظام تقارير الكفاية والشروط والأوضاع الخاصة باعدادها ، كما تحدد ما يتبع بالنسبة للمعارين ، وتكون التقارير عن كل سنة ميلادية .

**مادة (١٩) :** رجل الشرطة الذى يقدم عنه تقرير سنوى بتقدير ضعيف لايجوز ترقيته خلال السنة التالية كما يجوز حرمانه من العلاوة الدورية عن تلك السنة بقرار من المفتش العام .  
و يجوز رد أقدميته الى التاريخ الذى كانت تتم فيه الترقية اذا كان التقريران المقدمان عنه في السنتين التاليتين لترقيته لا يقل كل منهما عن جيد .

**مادة (٢٠) :** يعلن رجل الشرطة الذى قدرت كفاءته بتقدير ضعيف بأوجه الضعف في مستوى أدائه لعمله ، كما يعلن بما يرد في التقرير من ملاحظات تمسه إليه ، و يجوز له أن يتظلم من هذا التقرير إلى المفتش العام خلال شهرين من تاريخ اعلانه .  
و يكون قرار المفتش العام في البت في التظلم نهائياً .

**مادة (٢١) :** تكون الترقية الى رتبة مقدم فاعلى بالاختيار المطلق ، و يراعى فيها الكفاءة ، والتدريب والصلاحية للقيادة ، وانقضاء المدة الالزمة للترقية بالشروط والأوضاع التي تحددها

اللائحة ، ويصدر الأمر بالترقية من جلالة السلطان بناء على توصية المفتش العام .

**مادة (٢٢) :** مع مراعاة أحكام المادتين ١٩ و ٢١ تكون الترقية الى الرتب الاعلى بالنسبة لرجال الشرطة بالاقدمية والجدارة وبشرط انقضاء المدة الازمة للترقية على أن يجتاز بنجاح الفرق التدريبية أو الدراسات التي يصدر بتحديدها قرار من المفتش العام بناء على اقتراح اللجنة .

ويصدر الأمر بالترقية من المفتش العام بعد موافقة جلالة السلطان بالنسبة للضباط ، وبقرار منه بالنسبة للرتب الأخرى .

ويجوز تخطى رجل الشرطة في الترقية لأسباب يقدرها المفتش العام أو يقتضيها الصالح العام . وتسرى في شأنه عند الترقية اللاحقة أحكام المادة (١٩) من القانون .

**مادة (٢٣) :** يمنح رجل الشرطة من تاريخ ترقيته بداية الراتب المقرر للرتبة التي رقي اليها أو الراتب الذي وصل اليه ، مضافة اليه علاوة من علاوات الرتبة الجديدة أيهما أكبر .

**مادة (٢٤) :** للمفتش العام أن يرقى أى فرد من أفراد الرتب الأخرى الى الرتبة الأعلى بصفة استثنائية ، اذا قام بخدمات ممتازة تستحق التقدير أو أظهر كفاءة نادرة .

## الفصل الثاني في الرواتب والعلاوات والبدلات والمخصصات

**مادة (٢٥) :** تحدد رواتب الضباط والرتب الأخرى وعلاواتهم وفقاً للنظام المعتمد من جلالة السلطان .

**مادة (٢٦) :** يجوز تقرير مخصصات وبدلات لرجال الشرطة طبقاً للقواعد والضوابط التي تحددها اللائحة المالية بعد موافقة جلالة السلطان .

**مادة (٢٧) :** يحدد في قرار التعيين أو إعادة التعيين أو الترقية الراتب الذي يمنح لرجل الشرطة .

**مادة (٢٨) :** يمنح رجل الشرطة علاوة دورية في أول يناير من كل عام بالفئات المنصوص عليها في جدول الرواتب والعلاوات بشرط أن يكون قد مضت ستة أشهر على الأقل على تاريخ تعيينه . وذلك مع مراعاة ماورد بالمادة ١٩ من هذا القانون .

**مادة (٢٩) :** يجوز منح رجل الشرطة أجراً عن الجهد غير العادي التي يطلب منه تأديتها – في غير أوقات العمل الرسمية – بالشروط والأوضاع والفئات التي يصدر بها قرار من المفتش العام بناء على اقتراح اللجنة .

**مادة (٣٠) :** يجوز منح رجل الشرطة علاوة استثنائية أو أكثر من علاوات الرتبة التي يشغلها بالشروط الآتية :

أ – أن يتواافق في الموازنة مبالغ للصرف منها على هذا الغرض .

ب – أن يكون تقدير كفايته في التقرير الأخير بمرتبة ممتاز وذلك بالنسبة لمن يخضعون لنظام تقارير الكفاية أما غيرهم فيرجع في شأنهم الى المفتش العام .

ج – أن يكون قد أمضى ستة على الأقل في خدمة الشرطة .  
ولا يمنع رجل الشرطة أكثر من أربع علاوات استثنائية في الرتبة الواحدة .

ولايغير منح العلاوات الاستثنائية من استحقاق رجل الشرطة لعلاوته الدورية السنوية في مواعيدها .

ويصدر بمنع العلاوات الاستثنائية قرار من المفتش العام .

**مادة (٣١) :** يجوز منح مكافآت تشجيعية لرجل الشرطة الذي يقدم خدمات ممتازة أو اعمالاً أو بحوثاً أو اقتراحات جدية تساعد على تحسين طرق العمل ورفع كفاءة الأداء ، وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من المفتش العام .

**مادة (٣٢) :** يسترد رجل الشرطة النفقات التي يتتكدها في سبيل إداء أعمال وظيفته . ويستحق بدل سفر عن كل ليلة يقضيها خارج مقر عمله بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة المالية .

ويستحق مصاريف نقل له ولعائلته ومتاعه في الأحوال الآتية :

أ - عند التعيين لأول مرة .

ب - عند النقل من جهة إلى أخرى .

ج - عند انتهاء الخدمة .

**مادة (٣٣) :** رواتب وعلاوات وبدلات ومخصصات واستحقاقات رجل الشرطة لايجوز النزول عنها أو الحجز عليها تحت يد الحكومة ، الا وفاء لدين ثابت للحكومة .

ويكون ذلك في حدود ربع الراتب والعلاوات والمخصصات وكل ما يستحقه . وفي حالة انتهاء خدمة رجل الشرطة يخصم كل ما هو مستحق عليه من الديون المشار إليها دفعة واحدة ، من حقوق ما بعد انتهاء الخدمة .

### الفصل الثالث في النقل والذب والبعثات والإعارة

**مادة (٣٤) :** تجري حركة تنقلات رجال الشرطة مرة واحدة كل عام ، ويجوز اجراء حركة التنقلات أكثر من مرة خلال العام ، اذا اقتضت الضرورة أو المصلحة العامة ذلك .  
ويوضع المفتش العام - بناء على اقتراح اللجنة - القواعد التي تتم التنقلات بمقتضاهما .

ويصدر بحركة التنقلات قرار من المفتش العام .

**مادة (٣٥) :** لايجوز نقل رجل الشرطة الى وظيفة خارج جهاز الشرطة الا بموافقة المفتش العام .  
ويشغل رجل الشرطة المنقول الدرجة التي تتناسب مع ماليقاضاه من رواتب ومخصصات .

**مادة (٣٦) :** يجوز للمفتش العام أن ينتدب رجل الشرطة للقيام مؤقتاً بعمل وظيفة أخرى في نفس مستواها أو في وظيفة تعلوها مباشرة ، في ذات جهاز الشرطة أو خارجه ، وذلك بناء على طلب يرفع من الجهة طالبة الانتداب ولدلة لا تتجاوز سنة واحدة ، قابلة للتتجديد لفترة أخرى عند الضرورة .

**مادة (٣٧) :** تحتسب مدة النقل أو الانتداب من مدة الخدمة من أجل احتساب المكافآت أو معاش التقاعد .

**مادة (٣٨) :** يجوز للمفتش العام إيفاد رجل الشرطة فيبعثة أو منحة للدراسة أو التدريب أو منحة اجازة دراسية بأجر أو بدون أجر بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة .

وتحفظ لعضو البعثة أو المنحة أو الإجازة الدراسية رتبته ، ويجوز شغلها بطريق التعيين أو التدب دون الترقية اذا كانت مدة البعثة أو المنحة أو الإجازة لا تقل عن سنة على ان تخل عن عودته .

وتدخل مدة البعثة أو المنحة أو الإجازة الدراسية في حساب المعاش أو المكافأة وفي استحقاق الترقية اذا انتهت الدراسة بنجاح .

**مادة (٣٩) :** يجوز للمفتش العام اعارة رجل الشرطة الى المؤسسات أو الشركات التي تساهم الحكومة فيها بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ وكذلك الى الحكومات والهيئات الدولية ، ولمدة لا تتجاوز سنة واحدة قابلة للتجديد لفترة أخرى عند الضرورة .

وتدخل مدة الاعارة في حساب معاش التقاعد أو المكافأة ، وفي استحقاق العلاوة والترقية .

ويجوز شغل وظيفة المعار بطريق التدب لحين عودته .

#### **الفصل الرابع في الاجازات**

**مادة (٤٠) :** لا يجوز لرجل الشرطة أن ينقطع عن عمله إلا لجازة مصرح بها في حدود الاجازات المقررة ، وطبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة .

**مادة (٤١) :** لرجل الشرطة الحق في يوم واحد للراحة في الأسبوع ، فإذا اقتضى نظام العمل الغاء هذا اليوم بأمر من أمراً الوحدة المختص ، وجب منحه بدله .

ولرجل الشرطة الحق في إجازة بمرتب كامل أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية ، فإذا تعذر القيام بها كلها أو بعضها بسبب نظام العمل منع عدداً مماثلاً من الأيام بدلاً منها ..

**مادة (٤٢) :** يمنح رجل الشرطة في الحالات الطارئة إجازة لا تزيد على ثلاثة أيام في المرة الواحدة ولا تزيد على ثلاث مرات خلال العام . ويضع المفتش العام نظام منح هذه الإجازات والقواعد التي تنظم شروطها بناء على اقتراح اللجنة .

**مادة (٤٣) :** يستحق رجل الشرطة سنويًا ، إجازة اعتيادية ، ويكون تحديد مدتها لفئات الشرطة المختلفة ، بالشروط والأوضاع التي تقررها اللائحة التنفيذية .

وتحدد مواعيد الإجازة اعتيادية حسب مقتضيات العمل وظروفه .

ولا يجوز تقصير الإجازة اعتيادية أو تأجيلها أو قطعها إلا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل .

ويجوزضم مدد هذه الإجازة إلى بعضها بالشروط والأوضاع التي تبينها اللائحة .  
ويجوز صرف بدل نقدي لرجل الشرطة عن أجانته اعتيادية التي يستحقها ولا يقوم بها بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة .

**مادة (٤٤) :** يستحق رجل الشرطة في حالة المرض - إجازة مرضية على النحو التالي :

أ - إجازة مرضية براتب كامل لمدة لا تزيد على سبعة أيام في المرة الواحدة .

ب - في حالة المرض لمدة تزيد على سبعة أيام ، تكون الاجازة المرضية :

- ستة شهور براتب كامل .

- ستة شهور أخرى بنصف راتب .

ويستحق هذا النوع من الاجازة المرضية مرة كل خمس سنوات .

وتمتنع الاجازة المرضية بنوعيتها بقرار من اللجنة الطبية المختصة .

**مادة (٤٥) :** اذا كان المرض ناتجا عن الاصابة بسبب تأدية الوظيفة تمنح المدد المشار اليها في المادة السابقة براتب كامل .

وتحدد اللائحة شروط منح التعويض عن اصابات العمل والأمراض المهنية .

**مادة (٤٦) :** يجوز لرجل الشرطة - في حالة المرض - الاستفادة من الاجازة الاعتيادية اذا كان له رصيد منها ، سواء كان ذلك خلال مدة الاجازة المرضية أو عند انتهائها .

وعلى رجل الشرطة المريض اخطار الجهة التابع لها عن مرضه خلال ٢٤ ساعة على الأكثر من تخلفه عن العمل .

**مادة (٤٧) :** لا يجوز انهاء خدمة رجل الشرطة بسبب المرض الا بعد استنفاد كل اجازاته الاعتيادية والمرضية التي يستحقها مالم يتنازل كتابة عنها كلها أو جزء منها .

واستثناء مما تقدم يجوز انهاء خدمة ضابط الشرطة في أي وقت بسبب المرض في الحالات الآتية :

أ - في حالة المفتش العام ونوابه بمرسوم سلطاني .

ب - في حالة أى ضابط آخر، بأمر من جلالة السلطان بناء على اقتراح المفتش العام وبالاستناد الى توصية اللجنة الطبية المختصة .

**مادة (٤٨) :** تمنح الاجازات الخاصة التالية بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة :

أ - اجازة خاصة لداء فريضة الحج .

ب - اجازة خاصة لمرافقه مريض للعلاج .

ج - اجازة خاصة للزواج .

د - اجازة خاصة - بدون راتب - لمرافقه الزوج أو الزوجة .

ويجوز تقرير أنواع أخرى من الاجازات الخاصة ولاتحسب مدة الاجازة الخاصة من مدد الاجازات الأخرى وذلك بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة .

**مادة (٤٩) :** رجل الشرطة الذي لايعود الى عمله - بغير عذر مقبول - بعد انتهاء اجازته مباشرة ، يحرم من راتبه عن مدة غيابه ، ابتداء من اليوم التالي لل يوم الذي انتهت فيه الاجازة ، مع عدم الاخلاع بالمسؤولية التأديبية .

ويعتبر هروبا من الخدمة اذا تجاوزت مدة الغياب بدون عذر مقبول عشرين يوما ، ومع ذلك يجوز للمفتش العام أن يقرر حساب مدة الانقطاع من الاجازة الاعتيادية ، ومنح رجل الشرطة راتبه عنها ، اذا كان له رصيد منها يسمح بذلك ، ولم يجاوز غيابه مدة خمسة عشر يوما ، وقدم اسبابا معقولة تبرر هذا الغياب .

## الفصل الخامس

### صلاحيات وواجبات رجال الشرطة

**مادة (٥٠) :** لرجل الشرطة حمل السلاح والعتاد والذخيرة المسلمة اليه بموجب وظيفته ، ولايجوز له استعمال السلاح ، الا في الأحوال وبالطريقة المبينة في هذا القانون أو أى قانون آخر .

**مادة (٥١) :** مع عدم الأخذ بأحكام قانون الجزاء العماني أو أى قانون آخر ، لرجل الشرطة اللجوء الى استعمال القوة – دون استعمال السلاح أو اطلاق النار – بالقدر اللازم لأداء واجبه وبشرط أن يكون استعمال القوة هو الوسيلة الوحيدة لذلك .  
ويقتصر استعمال السلاح على الأحوال التالية :

أولاً : القبض على :

١ - المحكوم عليه بعقوبة ارهابية أو بالسجن لمدة تزيد على ثلاثة أشهر اذا قاوم أو حاول الهرب .

٢ - المتهم بجنائية أو بجنحة مشهودة لا تقل عقوبتها عن ستة أشهر اذا قاوم أو حاول الهرب .

٣ - كل منهم صدر أمر القبض عليه ، اذا قاوم أو حاول الهرب .

ثانياً : عند حراسة السجين اذا قاوم أو حاول الهرب .

ثالثاً : لفض التجمهر أو التظاهر أو الاجتماع الذى يحدث من عشرة اشخاص أو اكثر اذا عرض الأمان العام للخطر .

**مادة (٥٢) :** يجوز اطلاق النار ، في الحالات المشار إليها في المادة السابقة ، اذا كان اطلاق النار هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاغراض السالفة وبالقدر اللازم لأداء واجبه ، وشرطية أن يبذل رجل الشرطة جهد في أن لا يصيب أحداً أصابة قاتلة .  
ويراعى أن يكون اطلاق النار في الحالة المبينة في البند الثالث من المادة (٥١) من القانون بأمر يصدره الضابط المسئول عن الوحدة .

وبيدأ رجل الشرطة بالانذار بأنه سيطلق النار ثم يلجأ بعد ذلك الى اطلاق النار .  
ويحدد المفتش العام ، بقرار منه – بناء على اقتراح اللجنة – السلطات التي يكون لها حق اصدار الأوامر باستعمال السلاح واطلاق النار والإجراءات التي تتبع في جميع الحالات وكيفية توجيه الانذار واطلاق النار وكيفية تنفيذه .

**مادة (٥٣) :** في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة (٥٢) من هذا القانون وفي قانون الجزاء العماني أو أى قانون آخر ، لايجوز لرجل الشرطة اطلاق النار ، الا بأذن من المفتش العام وبالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار منه .

### واجبات رجال الشرطة

**مادة (٥٤) :** يجب على رجل الشرطة مراعاة ما يأتي :

- أ - أن يخصص كل وقته ونشاطه – على مدار الأربع والعشرين ساعة يوميا – للقيام بالواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو أى قانون آخر أو اللوائح أو القرارات المنفذة لها .
- ب - أن يطيع الأوامر القانونية للضابط الأعلى في جميع الأوقات ، وأن ينفذها بكل دقة وأمانة في حدود القوانين واللوائح المعمول بها ، ويتحمل الضابط الأعلى مسؤولية الأوامر التي تصدر منه ، وهو مسؤول كذلك عن حسن سير العمل في حدود اختصاصه .
- ج - أن يؤدى العمل المكلف به شخصيا بنفسه بدقة وأمانة واحلاص وتفان .
- د - أن يحافظ على كرامته وكرامة مهنته وأن يسلك في تصرفه مسلكا يتفق والاحترام الواجب أو اللائق بها .
- ه - أن يكون حسن الخلق وهادئ الطبع ، وأن يتحلى بضبط النفس والصبر وعدم الانفعال في كل الأوقات ، وأن يحافظ على كرامة المواطنين وأدبيتهم ولا يتعدى على حقوقهم أو على مشاعرهم ، وأن يتحاشى استعمال العنف معهم إلا في الحالات التي يبررها القانون والا يلجأ إلى سوء استعمال السلطة أو استغلالها – وأن يعتبر نفسه في جميع الأوقات صديقا للمواطنين وفي خدمتهم .
- و - أن يراعى الأحكام الخاصة بحماية المال العام ، وتجنب تضارب المصالح وفقا لأحكام القانون .
- ز - أن يقيم في مقر عمله ، ولا يجوز أن يقيم خارجه إلا لأسباب ضرورية ، يقرها الضابط المسئول عن الوحدة .
- مادة (٥٥) : يحظر على رجل الشرطة ما يأتى :**
- أ - الاشتغال بالسياسة .
- ب - الاشتغال بالتجارة وهذا لا يمنعه من توظيف أمواله .
- ج - قبول عضوية مجلس ادارة أية شركة أو مؤسسة خاصة أو أى منصب فيها الا اذا كان معينا من قبل الحكومة ، كما لا يجوز أن يؤدى أى عمل لغير الجهات الحكومية دون الحصول على اذن كتابي من المفتش العام .
- د - افشاء أية معلومات تتصل بعمله عن المسائل السرية التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها أو بمقتضى تعليمات خاصة ، ويظل هذا الالتزام قائما حتى بعد انتهاء خدمته في الشرطة .
- ه - الاحتفاظ بأصل ورقة أو وثيقة من الأوراق أو الوثائق الرسمية أو نزع ورقة من الملفات الرسمية ولو كانت خاصة بعمل كلف به شخصيا .
- و - الافضاء بأى تصريح أو بيان عن أعماله عن طريق الصحف أو غير ذلك من طرق النشر الا إذا كان مصرا حاله بذلك من المفتش العام .
- ز - شراء أو استئجار أى مال للشرطة ولو عن طريق المزاد العلنى أو ان يبيع أو يؤجر لها مالا ولو عن طريق المناقصة ، دون الحصول على اذن كتابي بذلك من المفتش العام .

ح – قبول هدايا أو أكراميات أو منح من أصحاب المصالح أو من ينتسب اليهم سواء كان ذلك مباشرةً أو بالواسطة ، أو قبول مساعدة مالية أو اقتراض المال أو الوقوع تحت ملة أي شخص من الأشخاص الذين لهم أية مصلحة تجارية مرتبطة بعقود أو ذات علاقة بالدوائر التي ينتمي إليها .

ط – استغلال منصبه الرسمي – في أية صورة من الصور – لتحقيق أغراض شخصية .

**مادة (٥٦) :** على رجل الشرطة مراعاة الأحكام المالية المعمول بها ، ويحظر عليه مايلي :

أ – مخالففة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها في القوانين واللوائح المالية المعمول بها .

ب – مخالففة القوانين واللوائح الخاصة بالمناقصات والمزايدات .

ج – الأهمال أو التقصير الذي يتربّط عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة ، والمساس بمصلحة من مصالحها المالية ، أو أي تصرف يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك بصفة مباشرة .

**مادة (٥٧) :** يجوز الحجز على ممتلكات رجل الشرطة العقارية والمنقوله وبيعها بالمخالفة لاستيفاء أي دين للحكومة عليه ، أو لتعويضها عن اختلاس أو سرقة ، أو فقد ، أو تلف أموال لها تسبب فيه رجل الشرطة عمداً أو أهمل ، وذلك بقرار من المفتش العام .. وللمفتش العام أن يوقف صرف بعض رواتب ومخصصات رجل الشرطة بما لا يجاوز رباعها لحين الفصل النهائي في أي اتهام يوجه إليه .

## الفصل السادس الجرائم الانضباطية والتأديب

**مادة (٥٨) :** رجل الشرطة الذي يخالف أو يقصر أو يهمل في إداء واجبات الوظيفة المنصوص عليها في هذا القانون ، أو في قانون آخر ، أو في اللوائح أو القرارات ، أو الأوامر الصادرة تنفيذاً لهذا القانون أو غيره من القوانين ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته ، أو يأتي عملاً أو تصرفًا لا يستقيم مع مانفذه الوظيفة على رجل الشرطة من تعسف واستقامة ، أو يسلك سلوكاً من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة ، يكون مرتكباً لجريمة انضباطية ويعاقب وفقاً لأحكام هذا القانون ، وذلك مع عدم الإخلال باقامة الدعوى الجزائية ضده عند الاقتضاء .

**مادة (٥٩) :** لا يجوز توقيع عقوبة على رجل الشرطة إلا بعد التحقيق معه كتابة ، وتحقيق دفاعه ، ويجب أن يكون القرار الصادر بتوجيه العقوبة مسبباً .  
ويجوز بالنسبة للمخالفات البسيطة أن يكون التحقيق شفاهة على أن يثبت مضمونه في القرار الصادر بالعقوبة ، وفي هذه الحالة لا يجوز أن تزيد العقوبة على التأنيب أو الإنذار أو الخصم من الراتب مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام .

**مادة (٦٠) :** لا تجوز مساءلة رجل الشرطة عن مخالففة وقعت منه بعد ثلاث سنوات من تاريخ وقوعها .

ومع ذلك اذا كون الفعل جريمة جنائية فلاتسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجزائية – وتنقطع هذه المدة بأى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء من الاجراءات القاطعة للمدة المشار اليها ، واذا تعدد المتهمون فان انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يتربى عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ، ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم اجراءات قاطعة للمدة .

**مادة (٦١) :** لرجل الشرطة أن يلقى القبض أو يأمر به بالنسبة ممن هو أدلى منه في الرتبة أو في الاقمية ، اذا ارتكب في حضوره جريمة جسيمة وذلك بالتحفظ عليه واجراء التحقيق معه . ولا يجوز أن تزيد مدة التحفظ على ٧٢ ساعة الا بأذن السلطة المختصة ، وينظم المفتش العام شروط وأوضاع التحفظ العسكري بالنسبة لرجال الشرطة . ولا يترتب على الوضع تحت التحفظ العسكري فقد مدة الخدمة أو الخصم من الراتب وتستنزل مدة من مدة السجن التي يحكم بها .

**مادة (٦٢) :** للمفتش العام ولنوابه ومديري العموم وأمرى الوحدات – كل في دائرة اختصاصه أن يوقف رجل الشرطة عن العمل ، اذا كان متهمًا في أية جريمة من جرائم هذا القانون أو أى قانون آخر ، اذا اقتضت ذلك طبيعة الفعل المتهم بارتكابه أو مصلحة التحقيق ، ذلك لحين الفصل في الاتهام الموجه اليه أو لايام فترة أقل .  
ويكون الایقاف بالراتب أو ببعضه ، فإذا ثبتت براءة الموقوف أو حفظ التحقيق تصرف له كافة مستحقاته المالية التي أوقف صرفها .  
ويكون للمفتش العام أو من يفوضه سلطة البت في التظلمات التي يرفعها الموقوف في هذه الشئون . واذا حكم على رجل الشرطة بالفصل . وكان موقوفا ، اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ ايقافه .

**مادة (٦٣) :** رجل الشرطة الذي يحبس احتياطيًا ، يوقف عن عمله مدة حبسه و يوقف صرف نصف راتبه ، فإذا ثبتت براءته أو حفظ التحقيق صرف له ما أوقف صرفه .

**مادة (٦٤) :** أ – يجوز أن توقع على ضباط الشرطة احدى العقوبات الآتية :  
١ – التأنيب .

٢ – الانذار ولا يجوز أن يتكرر في خلال سنة واحدة ، والا استبدل به عقوبة أشد .

٣ – الخصم من الراتب لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر في السنة الواحدة .

٤ – تأجيل موعد استحقاق العلاوة الدورية لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر .

٥ – الحرمان من العلاوة الدورية .

٦ – الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر مع وقف صرف نصف راتبه فقط .

٧ – السجن لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

٨ – تنزيل الرتبة ، لرتبة واحدة فقط أو تنزيل الرتبة والراتب معا .

٩ – الفصل من الخدمة مع حفظ حقه في معاش التقاعد أو المكافأة أو حرمانه منه أو جزء منه .

ب - يجوز أن تقع على أفراد الرتب الأخرى أحدي العقوبات الآتية :

- ١ - التأنيب .
  - ٢ - الإنذار ولا يجوز أن يتكرر في خلال سنة واحدة والا استبدل به عقوبة أشد .
  - ٣ - عمل إضافي لمدة لا تتجاوز سبعة أيام .
  - ٤ - الحرمان من بعض الاجازة الاعتيادية .
  - ٥ - الحجز بالثكنة لمدة لا تتجاوز ١٥ يوماً براتب كامل .
  - ٦ - الخصم من الراتب لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر في السنة الواحدة .
  - ٧ - تأجيل موعد استحقاق العلاوة الدورية لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر .
  - ٨ - الحرمان من العلاوة الدورية .
  - ٩ - الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر مع وقف صرف نصف الراتب فقط .
  - ١٠ - السجن لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .
  - ١١ - تنزيل الرتبة (رتبة واحدة فقط) أو تنزيل الرتبة والراتب معا .
  - ١٢ - الفصل من الخدمة مع حفظ حقه في معاش التقاعد أو المكافأة أو حرمانه منه أو جزء منه .
- مادة (٦٥) :** ١ - للسلطات الرئيسية لرجال الشرطة توقيع العقوبات الانضباطية المنصوص عليها بال المادة ٦٤ (في البنود ١، ٢، ٣) بالنسبة للضباط والبنود من ١ إلى ١٠ بالنسبة للرتب الأخرى ، بشرط أن لا تتجاوز عقوبة الخصم من الراتب في المرة الواحدة خمسة عشر يوما ، وعقوبة السجن عشرة أيام ، وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من المفتش العام بناء على اقتراح اللجنة .
- ب - تختص المحاكم العسكرية بتتوقيع كافة العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون أو أي قانون آخر .

**مادة (٦٦) :** لمسئولي الوحدة المختصة أو من ينوبه من الضباط التابعين له ، اذا تبين ان الجريمة داخلة في صلاحياته التصرف فيها على الوجه الآتي :

- أ - صرف النظر عن القضية .
  - ب - مجازاة مرتكب الجريمة انضباطيا .
  - ج - احالة الموضع الى السلطة الاعلى .
  - د - رفع الموضع الى المفتش العام للحاللة الى المحاكمة العسكرية طبقا للقانون .
- اما اذا كانت الجريمة المرتكبة خارجة عن اختصاصه فيجب عليه احالتها الى الجهة المختصة للتصرف طبقا للقانون .
- مادة (٦٧) :** ينظم المفتش العام بقرار يصدره - بناء على اقتراح اللجنة - سلطة التصديق على العقوبات الانضباطية التي تصدرها السلطات الرئيسية واجراءات ومواعيد التظلم منها وسلطة البت فيها .

## الفصل السابع المحاكم العسكرية

### أ - اجراءات التحقيق والادعاء والمحاكم

**مادة (٦٨) :** ينظم المفتش العام - بقرار يصدره - بناء على اقتراح اللجنة - قواعد التحقيق مع رجال الشرطة في الجرائم التي تقع منهم بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر . ومن يباشره والتصرف في التحقيق واجراءات الادعاء والمحاكمة العسكرية .

**مادة (٦٩) :** ينظم المفتش العام بقرار منه أوامر الاحالة الى المحاكم العسكرية والتصديق على أحكامها ، والحالات التي يجوز التظلم فيها ، واجراءات التظلم ، ومواعيد وسلطة البت فيه .

**مادة (٧٠) :** مع مراعاة أحكام المرسوم السلطاني رقم ٨٦/٢٥ ، يصدق من جلالة السلطان على أحكام فصل الضباط ، أما أحكام فصل الرتب الأخرى فيكون التصديق عليها من المفتش العام .

**مادة (٧١) :** يجوز للمفتش العام أن يأمر باحالة الجرائم التي يرتكبها رجال الشرطة ، وتقع في اختصاص المحاكم العسكرية ، الى المحاكم الجزائية ، لتنتوى نظرها والحكم فيها .

**مادة (٧٢) :** يطبق فيما لم يرد نص بشأنه في هذا الفصل ، النصوص الخاصة بالإجراءات والعقوبات الواردة في القوانين العامة .

**مادة (٧٣) :** لا تحول محاكمة رجال الشرطة جزائيا دون محاكمتهم عسكريا . اذا اشتمل الأمر على جريمة انضباطية .

**مادة (٧٤) :** يبقى رجال الشرطة خاضعين لأحكام الفصلين السادس والسابع من الباب الثاني من القانون ، حتى ولو خرجوا من الخدمة ، متى كانت جرائمهم وقت وقوعها تدخل في اختصاصه ويجوز محاكمتهم عنها .

والعقوبات الانضباطية التي يجوز توقيعها على من ترك الخدمة هي :

أ - غرامة لا تتجاوز الراتب الذى كان يتلقاه رجل الشرطة في الشهر الذى وقعت فيه الجريمة .

ب - الحرمان من ربع معاش التقاعد أو المكافأة لمدة لا تزيد على ستة أشهر .

ج - تخفيض معاش التقاعد من تاريخ صدور قرار الادانة بما لا يجاوز الربع .

**مادة (٧٥) :** لا يجوز ترقية رجل الشرطة أثناء مدة الاحالة الى المحاكمة الجزائية في الجرائم المخلة بالشرف والاعتبار أو المحاكمة العسكرية ، أو الوقف عن العمل ، فإذا انتهت المحاكمة بعدم ادانته ، أو بتوجيه عقوبة غير خفض الرتبة ، أو الفصل ، وجب عند ترقيته حساب اقدميته في الرتبة المرقى اليها من التاريخ الذى كانت تتم فيه الترقية لو لم يوقف ، أو يحال الى المحاكمة .

**مادة (٧٦) :** مع مراعاة احكام المادة (٧٠) من هذا القانون ، يكون لسلطة التصديق التي يحددها المفتش العام الصلاحيات الآتية :

- ١ - تخفيف العقوبات المحكوم بها أو أن تبدل بها عقوبة أقل منها .
- ٢ - الغاء كل العقوبات أو بعضها .
- ٣ - ايقاف تنفيذ العقوبات كلها أو بعضها .
- ٤ - الغاء الحكم مع حفظ الدعوى ..
- ٥ - اعادة المحاكمة امام محكمة اخرى .

**مادة (٧٧) :** لرجل الشرطة المحال الى المحاكمة ان يطلع على التحقيقات التي اجريت ، وله ان يحضر جلسات المحاكمة ، وأن يقدم دفاعه شفهيا أو كتابة ، ويجوز له أن يختار من بين ضباط الشرطة من يقول الدفاع عنه .

**مادة (٧٨) :** تكون الأحكام النهائية للمحاكم العسكرية واجبة التنفيذ مالم يأمر جلالة السلطان بالغاء الحكم وتخلیص المحكوم عليه من آثاره ، أو باعادة نظر الدعوى امام دائرة أخرى ، أو يخفض جلالته العقوبة أو يستبدل بها عقوبة أخف .

**مادة (٧٩) :** تمحى العقوبات الانضباطية التي توقع على رجل الشرطة بانقضاء الفترات الآتية :

- ١ - سنة في حالة التأنيب والانذار والعمل الاضافي والحرمان من الاجازة الاعتيادية والجز بالثكنة والخصم من الراتب لمدة لا تتجاوز خمسة أيام .
- ٢ - سنتين في حالة الجراءات الاخرى عدا الفصل .

ويتم المحو بقرار من اللجنة بالنسبة الى الضباط ، ومن المسئول عن الوحدة بالنسبة للرتب الاخرى ، اذا تبين أن سلوك المحكوم عليه وعمله منذ توقيع آخر عقوبة مرضيا من واقع تقاريره السنوية وملف خدمته .

ويترتب على محو الجزاء اعتباره كان لم يكن بالنسبة الى المستقبل ، ولا يؤثر على الحقوق التي ترتب نتيجة للعقوبة .

## **ب - اختصاصات المحاكم العسكرية**

**مادة (٨٠) :** تختص المحاكم العسكرية بنظر ما يحال اليها من ، الجرائم الانضباطية التي يرتكبها رجال الشرطة اخلالا بأحكام قانون الشرطة أو اللوائح أو القرارات الصادرة لتنفيذها وكذلك الجرائم المنصوص عليها في قانون الجزاء العماني أو أي قانون آخر متى وقعت من رجال الشرطة بسبب تأدبة وظائفهم مالم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لقانون الشرطة . ولها ان توقع احدى العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون أو في قانون الجزاء العماني .

**مادة (٨١) :** مع مراعاة المادة (٨٠) تختص المحكمة العسكرية العليا بما يلي :

- ١ - الجرائم التي يرتكبها أو يساهم فيها ضباط الشرطة من رتبة مقدم فأعلى ، المنصوص عليها في قانون الجزاء العماني أو أي قانون آخر كما تختص بالجرائم الانضباطية التي يرتكبونها اخلالا بأحكام قانون الشرطة .
- ٢ - الجنائيات حسب تعريفها في قانون الجزاء العماني التي يرتكبها رجال الشرطة من

الضباط الى رتبة رائد او الرتب الاخرى .

- ٣ - الفصل في التظلمات التي يقدمها الضباط من أحكام المحكمة العسكرية للضباط .
- ٤ - النظر في ايقاف أو تمديد الايقاف عن العمل بالنسبة لرجال الشرطة المحالين اليها .

**مادة (٨٢) :** تختص المحكمة العسكرية للضباط بما يلي :

- ١ - الجنح والمخالفات التي يرتكبها أو يساهم فيها ضباط الشرطة حتى رتبة رائد المنصوص عليها في قانون الجزاء العماني أو في قانون آخر وذلك في الحالة المنصوص عليها في المادة (٨٠) . كما تختص بالجرائم الانضباطية التي يرتكبونها اخلالا بأحكام هذا القانون .
- ٢ - الفصل في التظلمات المقدمة من أحكام المحكمة العسكرية للرتب الأخرى .
- ٣ - النظر في ايقاف أو تمديد الايقاف عن العمل بالنسبة لضباط الشرطة المحالين اليها .

**مادة (٨٣) :** تختص المحكمة العسكرية للرتب الأخرى بما يلي :

- ١ - الجنح والمخالفات التي يرتكبها أو يساهم فيها رجال الشرطة من الرتب الأخرى المنصوص عليها في قانون الجزاء العماني أو في قانون آخر في الحالة المنصوص عليها في المادة (٨٠) . كما تختص بالجرائم الانضباطية التي يرتكبونها اخلالا بأحكام هذا القانون .
- ٢ - النظر في ايقاف أو تمديد الايقاف عن العمل بالنسبة لرجال الشرطة من الرتب الأخرى المحالين اليها .

### **ج - تشكيل المحاكم العسكرية**

**مادة (٨٤) :** تشكل المحكمة العسكرية العليا من ثلاثة ضباط برئاسة اقدمهم ولا تقل رتبته عن رتبة عقيد ، ويمثل الادعاء أحد ضباط الشرطة و يلحق بها أمين سر لتدوين ما يجرى في الجلسات . و متابعة ما يصدر من قرارات .

**مادة (٨٥) :** تشكل المحكمة العسكرية للضباط من : ضابط لا تقل رتبته عن رائد ، و يمثل الادعاء أحد ضباط الشرطة و يلحق بها أمين للسر .

**مادة (٨٦) :** تشكل المحكمة العسكرية للرتب الأخرى من ضابط برتبة نقيب أو ملازم أول و يمثل الادعاء أحد ضباط الشرطة ، و يلحق بها أمين للسر .

**مادة (٨٧) :** أ - يجوز في الاحوال الخاصة تشكيل المحكمة العسكرية العليا من خمسة ضباط ، والمحكمة العسكرية من ثلاثة ضباط .

ب - يصدر بتشكيل المحاكم العسكرية قرار من المفتش العام .

ج - لا يجوز محاكمة أحد رجال الشرطة أمام محكمة عسكرية يكون رئيسها أحد رتبة من تجري محكمته .

## **الفصل الثامن الاستيداع**

**مادة (٨٨) : أ - يجوز احالة ضابط الشرطة الى الاستيداع لمدة لا تتجاوز سنتين في احدى الحالات التالية :**

- ١ - اذا كان الضابط مريضى واجباته بطريقة غير مرضية .
- ٢ - اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .
- ٣ - عدم اللياقة الصحية المؤقتة للخدمة العامة .

وتكون الاحالة بأمر من جلالة السلطان بناء على توصية المفتش العام .

**ب - يخضع الضابط المحال الى الاستيداع لأحكام هذا القانون .**

ولايجوز له أن يشتغل بالسياسة ولايجوز خلال مدة الاستيداع ترقيته أو منحه علاوة ، كما لايجوز له ارتداء ملابس الرسمية في أية مناسبة الا باذن من المفتش العام ، ولايجوز له حمل سلاح بغير ترخيص .

**ج - تحتسب مدة الاستيداع في مدة الخدمة وفي المدة المحسوبة في معاش التقاعد .**

**د - يصرف للضابط المحال الى الاستيداع ثلاثة راتبه الأساسي .**

**هـ - اذا انقضت مدة الاستيداع دون ان يصدر قرار من جلالة السلطان بالاعادة الى الخدمة ، اعتبرت الخدمة منتهية مالم تكن قد انتهت لسبب آخر .**

**و - تعتبر الرتبة التي كان يشغلها الضابط شاغرة بمجرد احالته للاستيداع .**

**ز - تجوز اعادة الضابط من الاستيداع قبل نهاية السنتين ، ويحدد قرار الاعادة رتبته وأقدميته . وتكون الاعادة بأمر من جلالة السلطان .**

## **الفصل التاسع في انتهاء الخدمة**

**مادة (٨٩) : تنتهي خدمة رجل الشرطة لأى سبب من الأسباب التالية :**

**أ - الوفاة أو احتمال الغيبة الدائمة .**

**ب - فقدان الجنسية .**

**ج - بلوغ السن القانونية للاحالة للتقاعد التي يصدر بتحديدها قرار من المفتش العام بعد أخذ رأى اللجنة ..**

**د - اذا طلب كتابة التقاعد الاختيارى عند بلوغه سن الخامسة والخمسين بالنسبة للضباط والخمسين بالنسبة للرتب الأخرى .**

**هـ - عدم اللياقة الصحية بقرار من اللجنة الطبية المختصة بعد استئناف الاجازات المستحقة .**

**و - اذا تزوج بغير عمانية - دون الحصول على اذن رسمي .**

**ز - الاستقالة .**

ح - الاستغناء عن الخدمة بسبب الغاء الوظيفة أو ظروف العمل التي يقرها المفتش العام .

ط - الفصل من الخدمة بحكم أو قرار تأديبي أو بمقتضي أحكام هذا القانون .

ى - أن يصدر ضده حكم جنائي في جريمة مخلة بالشرف والأمانة .

ك - العزل بقرار أو بمرسوم سلطاني .

**مادة (٩٠) :** يجوز لرجل الشرطة ان يستقيل من الوظيفة وتكون الاستقالة مكتوبة و يجب على رجل الشرطة أن يستمر في عمله ، الى أن يبلغ بقرار قبول الاستقالة ، ولا تعتبر الاستقالة مقبولة الا بموافقة المفتش العام .

ويجوز ارجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل أو بسبب اتخاذ اجراءات تأديبية ضده .

**مادة (٩١) :** يعتبر رجل الشرطة مستقiliا اذا التحق بخدمة أية جهة أجنبية بغير تصريح من المفتش العام ، وتنتهي خدمته من تاريخ التحاقه بالعمل فيها .

**مادة (٩٢) :** رجل الشرطة الذى يستقيل من وظيفته ، قبل مضى عشر سنوات بالنسبة الى الضباط وخمس سنوات بالنسبة الى الرتب الاخرى ، يتلزم بتتسديد ضعفي مجموع ماتتكلفه الخزانة أثناء دراسته ودوراته التدريبية بجهاز الشرطة .

### **الباب الثالث أحكام عامة وختامية**

#### **الفصل الأول الرعاية**

**مادة (٩٣) :** الرعاية الاجتماعية والصحية مكفولة لرجال الشرطة على الوجه الذى يصدر به قرار المفتش العام .

**مادة (٩٤) :** تؤول حصيلة جزاءات الخصم من الراتب والحرمان من العلاوة الدورية والوقف عن العمل الموقعة على رجال الشرطة ، وكذلك ما يحرمون منه من رواتب مدة الوقف عن العمل ومدة السجن الى صندوق التقاعد للصرف منها في الاغراض الاجتماعية أو الثقافية أو الرياضية طبقا للشروط والأوضاع التي يحددها المفتش العام .

**مادة (٩٥) :** يسرى على رجال الشرطة ، مالا يتعارض مع هذا القانون من الاحكام الواردة في قانون الخدمة المدنية .

**مادة (٩٦) :** يصدر بتشكيل اللجنة الطبية المختصة بشئون الشرطة وتحديد اختصاصاتها واجراءاتها وسير العمل بها قرار من المفتش العام .

#### **الفصل الثاني مستحقات التقاعد**

**مادة (٩٧) :** يختص المفتش العام - بناء على اقتراح اللجنة باصدار قرارات بتشكيل مجلس ادارة

لصندوق التقاعد الصادر به المرسوم السلطاني رقم ٤٥/٨٠ ، وتحديد اختصاصاته ونظام عمله والفتئات الخاضعة له ، وتحديد حقوق تقاعد رجال الشرطة ، وشروط وأوضاع صرفها ، وتعويض الإصابة أو الوفاة أثناء وبسبب العمل ، وذلك كله بعد العرض على جلالة السلطان .

### الفصل الثالث كليات ومدارس الشرطة

**مادة (٩٨) :** يجوز إنشاء كليات لتخريج وتدريب ضباط الشرطة ، ومدارس لتخريج وتدريب الرتب الأخرى . ويصدر بإنشاء الكلية مرسوم سلطاني . أما المدارس فتنشأ بقرار من المفتش العام .

لا يجوز قبول غير العمانيين في كليات ومدارس الشرطة ، على أنه يجوز قبول غير العمانيين المتقدمين من قبل حكوماتهم بأعداد مناسبة يحددها المفتش العام .

### الفصل الرابع اللوائح

**مادة (٩٩) :** من غير مساس بأى حكم آخر من أحكام هذا القانون بشأن استصدار اللوائح ، للمفتش العام بناء على اقتراح اللجنة أن يصدر لوائح عامة فيما يتعلق بكل أو بعض المسائل الآتية :

- أ - تحديد قوة الشرطة وشئون رتبها وملء الوظائف الشاغرة والمصدق بها .
- ب - فرض الضبط والربط والنظام في جهاز الشرطة .
- ج - إنشاء وتنظيم الأدارات ، والوحدات والأقسام وتحديد تلك التي يديرها رجال الشرطة أو يشتغلون في العمل بها وتنظيم العمل وتحديد المسؤوليات والاختصاصات فيها .
- د - تحديد كمية وأنواع الأسلحة والذخيرة والمهام والملابس التي تصرف لرجال الشرطة .
- ه - تحديد الأسس الخاصة باعداد تقارير الكفاية والترقيات والتنقلات والاجازات والبعثات .
- و - تطوير جهاز الشرطة .
- ز - تحديد مواصفات الرتب الرسمي وشارات الرتب لرجال الشرطة .
- ح - أية مسائل أخرى من أجل تحقيق أغراض هذا القانون .

## **الفصل الخامس الأوامر**

### **١ - الأوامر المستديمة**

**مادة (١٠٠) :** مع مراعاة أحكام هذا القانون واللوائح التي يصدرها المفتش العام، له كذلك أن يصدر الأوامر المستديمة الملزمة لجميع رجال الشرطة في المسائل الآتية :

- أ - حسن ادارة ورفاهية جهاز الشرطة.
- ب - التدريب والانضباط
- ج - الملابس والمهامات .
- د - اعمال الشرطة الاجتماعية .
- هـ - حسن ادارة مكاتب وثكنات ومراكز التدريب وأقسام الشرطة .

### **ب - الأوامر الخاصة بالوحدات**

**مادة (١٠١) :** مع مراعاة أحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه والأوامر المستديمة ، لكل ضابط مسئول عن وحدة من وحدات جهاز الشرطة أن يصدر الأوامر والتعليمات الالزمة لحسن سير العمل والتي تطبق في حدود دائرة اختصاصه .

**مادة (١٠٢) :** للمفتش العام أن يفوض بعض اختصاصاته المقررة بموجب هذا القانون إلى أحد نوابه أو مديرى الادارات العامة أو أمرى الوحدات ومن في حكمهم وفي جميع الأحوال لا يجوز التفويف في الحالات التي تدل النصوص على أنها من السلطات المقصورة على المفتش العام .

**مادة (١٠٣) :** يضع المفتش العام - بناء على اقتراح اللجنة - نظام الرقابة والمتابعة وتقييم الاداء ، وما تحقق من أهداف وفقاً لمعايير محددة يخضع لها جميع رجال الشرطة .

## **الفصل السادس**

### **شئون خدمة غير العمانيين**

**مادة (١٠٤) :** يجوز تعين رجال شرطة من غير العمانيين بعقود مؤقتة كمستشارين أو فنيين أو خبراء ويكون التعين بأمر من جلالة السلطان بناء على توصية المفتش العام .  
ويضع المفتش العام، بقرار يصدره، النظام الخاص بتوظيف المستشارين والفنين والخبراء من يقومون بأعمال مؤقتة أو عارضة، وشروط وأوضاع التعاقد معهم .  
ويخضع المتعاقدون لأحكام هذا القانون فيما لم يرد بشأنه نص في العقد .  
ولايجوز لأى رجل شرطة معين بعقد مؤقت ومحدد الفترة أن يتخل عن أعمال وظيفته ، أو الاستقالة من الشرطة أثناء سريان عقد خدمته بدون اذن مكتوب من المفتش العام في حالة الضابط ومن الضابط المسؤول عن الوحدة بالنسبة للرتب الأخرى .